

لقاء قناة الجزيرة بالدكتور إبراهيم الجعفري
2008/8/4
(قانون مجالس المحافظات)

المقدم: ما رأيك بقانون مجالس المحافظات الذي أقر مؤخراً في مجلس النواب؟

الجعفري: ربما كانت الصيغة الأخيرة التي اجتمعت عليها آراء أطراف متعددة في مجلس النواب، والتي أفضت إلى نتيجة بتصويت نسبة عالية جداً وهي 127 صوتاً، في الحقيقة، هي بادرة تعتبر سابقة ممتازة انعطفت بنمطيات البرلمان من تلك الحالة التي كانت لا تحظى بهذا القطاع الواسع إلى حالة جديدة، خصوصاً أن الاقتراع كان سرياً، ويعبر عن حقيقة آراء أعضاء البرلمان من دون الأخذ بنظر الاعتبار لأي حالة من الهيمنة، أو الاضطهاد، أو حالة الرصد السلبي لتصويت هذا الطرف أو ذاك.

وفي تقديري اجتمعت مجموعة عناصر قوة لولادة هذا القرار، وأعتقد أن مضامين هذا القرار جيدة، وتشترك بنقاط كثيرة مع المقترح البديل، وتتميز بأنها أكثر عملية، وتحدد سقفاً زمنياً وآليات لحسم تطورات ما ينتهي إليه هذا القرار.

المقدم: هناك اتصالات ومحادثات واجتماعات بين الكتل السياسية لكنها فشلت لحد الآن في تأمين توافق حول النقاط الخلافية.. برأيك ما السبيل إلى كسر هذا الخلاف، والتوصل إلى صيغة توافقية؟

الجعفري: البرلمان هو المكان الأساسي والشرعي الذي يحسم مثل هذه النقاط.. في تقديري العودة إلى البرلمان، وبحث الأمر هناك، وإعطاء فرصة للنواب؛ للتصويت مرة أخرى؛ تجعل النائب يحس أنه أمام رقابة مبدئية وقيمية وذاتية بعيداً عن أي هيمنة، أو أي سطوة من الآخرين هذا في تصوري إنجاز رائع، ويجب أن نندفع مع هذا الاتجاه.

المقدم: هل هذه القضية كما تقول على درجة عالية من الحساسية، وما الذي يضمن أن هؤلاء البرلمانيين سيكونون بمعزل عن تأثيرات خارجية، وضغوط ربما من قوى إقليمية؟

الجعفري: التصويت السري هو أحد صمامات الأمان التي تجعل العضو البرلماني يفكر بحرية كاملة، وتتيح له الفرصة لأن يُدلي بصوته من دون أي عامل ضاغط سواء كان من الداخل البرلماني أو الخارج البرلماني..
أملّي بالإخوة والأخوات النواب أن يحكموا المصلحة الوطنية العراقية، وبيتعدوا عن أي ضغط آخر بما فيه الضغط الإقليمي.

المقدم: يبدو أنك تؤيد القانون بصيغته الحالية، ولكن هناك معارضة من قبل الكرد للصيغة التي أقر بها.. هل برأيك يجب أن لا تُلَبَّى رغبتهم، ويتركوا، أم إن الأمور يجب أن تُحْكَم بالتوافق بين جميع الأطراف؟

الجعفري: التوافق عندما يكون توافقاً بنّاءً ووطنياً بعيداً عن قفص المحاصصة النفعية يكون إنقاذاً للعملية السياسية من ضغوط الشخصيات والأحزاب، ولا أعتقد أن هناك تفاوتاً في المفاهيم الاجتماعية بين الكرد والعرب وبقية المكونات؛ لأنها كلها تنشُد المصلحة الوطنية، ولعل هذه فرصة لأن تحاول القوى السياسية - وهذه نصيحتي لها- الاقتراب أكثر، وجعل مسرح كركوك مشهداً رائعاً تلتحم فيه الإرادات الشعبية المختلفة.. فالتوافق يجب أن يخضع للمصلحة الوطنية ويعلو الاتجاه الوطني على صوت المصالح الشخصية والحزبية.

المقدم: هناك دفع أميركي باتجاه إحداث توافق حول هذا القانون.. مارأيك به؟

الجعفري: أنا لا أنظر إلى التوافق من منظور موقف أميركي، أو موقف إقليمي، أو قوى غير وطنية إنما أنظر إلى تصميم الموقف بمؤشرات ومقاسات وطنية عراقية تتسع لكل مركبات المجتمع العراقي من دون استثناء، وترسم مستقبلاً واعداء؛ فإذا انسجمت آراء هذا الطرف أو ذاك الطرف، أو الأمم المتحدة فيها ونعمت، وإلا يجب أن نغلب المصلحة الوطنية على بقية المصالح.

المقدم: ما تداعيات أي تأجيل للانتخابات في حال لم يتم التوصل إلى اتفاق أو توافق؟

الجعفري: لست من الذين يؤمنون بتأجيل الانتخاب، ولعلي برهنت إبان فترة 2005 إلى 2006 حين عُرض عليّ من قبل الأمم المتحدة تأجيل الانتخابات التي حصلت في 2005 في الحكومة الانتقالية، لكنني رفضت بضرر قاطع؛ لأنني أحب الالتزام الذي يجعل الشعب يثق بالمتصدين؛ لذا علينا أن نلتزم بالمواعيد المحددة، ولا نتجاوزها، وكل تأجيل سيحمل في طياته مشاكل كثيرة، والتأجيل هروب إلى الأمام، ولا يؤدي إلى نتائج إيجابية.

المقدم: ما طبيعة هذه المشاكل؟

الجعفري: هذه المشاكل مجرد أعراض طفحت على السطح ولكنها تعكس عمقاً غاطساً استراتيجياً لدى البعض ممن عقدوا العزم على اعتماد المحاصصة النفعية السيئة الصيت..

في تقديري الوعي الثقافي والدستوري، ووجود شخصيات تتحرك على المسرح بشكل جيد من مختلف الخلفيات على أساس المشترك الوطني العراقي من شأنها أن توجد جواً ضاغطاً، وتخفق هذه المصالح..

أنا لا أشكك في نوايا الآخرين لكن هذا النوع من الفهم الذي يجعل الحصّة من البرلمان تمتد إلى الأجهزة التنفيذية..

قضية كركوك تتطلب منا أن نعمل على بنود المادة 24، وهي بنود موفقة؛ لأنها تجعل الحكومة تؤدي دورها في بسط القانون في كركوك شأنها شأن بقية المحافظات، ونأمل أن يقف الجميع، ويبرهنوا أنهم يسندون ظهر الحكومة في مثل هذا الإجراءات، وفي تقديري تنازل بسيط، وتجاوز المصالح الذاتية سيؤديان إلى انتصار الإرادة الوطنية العراقية.

المقدم: الاتفاقية العراقية – الأميركية التي يجري التداول حولها أعلن أنه يجري الالتزام بأفق زمني، وليس موعداً زمنياً محدداً لخروج القوات الأميركية من العراق.. كيف رأيت كل ذلك؟

الجعفري: منذ زمن بعيد وفي أيام أول سقوط النظام الصدامي كنت أدعو إلى تحديد المدى الزمني بدلاً من السقف الزمني، أما اليوم فقد أصبحت الحاجة ماسة لتحديد الزمن؛ لأن ترك الزمن مفتوحاً يعني تركه مفتوحاً أمام بناء القوات المسلحة العراقية.. لا بد أن يُحدّد الزمن وبناءً على تحديد هذا الزمن تكون هناك نظرة موضوعية يقوم بها فريق من الخبراء العسكريين العراقيين المحترفين الميدانيين يمكن أن تضم لهم طاقات حيادية معتدلة من الأمم المتحدة لوضع الزمن المطلوب لبناء القوات المسلحة العراقية؛ عندئذ سيكون زمن الانسحاب انعكاساً لزمن نشوء الأجهزة العراقية وبنائها من حيث الكم والنوع والتجهيزات.

حان الوقت لأن نحدد الزمن وليس ذلك عصياً على الخبراء العسكريين العراقيين المحترفين، ومن ثم يكون هو ذات الموعد الذي يمكن أن تبقى فيه القوات متعددة الجنسيات.